أربعة نواب ينسحبون من كتلة التغيير.. واستطلاع يشير إلى انخفاض شعبيتها

أعلن أربعة نواب في برلمان كردستان انسحابهم من كتلة التغيير المعارضة في البرلمان وإعلان استقلاليتهم. وقال النائب كاروان صالح عن كتلة التغيير "أحد المنسحبين من الكتلة": لقد أعلنت عن نفسي كنائب مستقل في برلمان كردستان وأعلنت انسحابي من كتلة التغيير، نافياً أن يكون قد استقال من البرلمان، مؤكداً انه سيعمل كنائب مستقل. كما وأعلن ثلاثة برلمانيين آخرين انسحابهم من الكتلة نفسها، وهم النواب؛ إسماعيل كلالي، بيمان عبدالكريم وعبدالرحمن زاخويي وكاروان صالح.

□ أربيل / السليمانية / مكتب المدى

وقال النائب عبدالرحمن زاخويي في تصريح صحفي ،أنه وثلاثة من نواب كتلة التغيير قد انسحبوا من الكتلة، معلناً أنهم سيعملون تحت قبة البرلمان ككتلة مستقلة، رافضاً الرّد في الوقت الحالي على بيان منسق حركة التغيير نوشيروان مصطفى الذي دعا في بيانه إلى انسحاب النواب الأربعة من برلمان كردستان. وكان رئيس اللجنة القانونية في برلمان كردستان قد أعلن ، أن دعوة حركة التغيير المعارضة في الإقليم إلى استقالة أربعة من أعضائها في البرلمان على خلفية مطالبتهم بتمليك شقق البرلمان بأسمائهم غير قانونية، لافتاً إلى أنه من حق هؤلاء البرلمانيين ممارسة مهامهم بشكل قانوني كمستقلين.

وقال شيروان الحيدري إنه "وفقاً للنظام الداخلي لبرلمان الإقليم فإن أعضاء البرلمان أحرار في الاستقالة من عضوية البرلمان شرط تقديم طلب بذلك إلى الرئاسة وطرح الطلب بعد ذلك للتصويت للمصادقة عليه"، مشيراً إلى أنه "لايمكن لأي طرف سياسي إجبار أعضائه في البرلمان على تقديم استقالاتهم". وأضاف الحيدري إن "دعوة منسق حركة التغيير المعارضة نوشيروان مصطفى أربعة من أعضاء الحركة في البرلمان إلى الاستقالة على خلفية مطالبتهم بتمليك شقق البرلمان بأسمائهم غير قانونية"، مبيناً أن "برلمان الإقليم شهد من قبل حالات لاستقالة أعضاء منه ،وقد اتخذت الاستقالات مجراها القانوني ولم تحدث أي إشكالية كما كان الحال مع برلمانيين من التحالف الكردستاني". من جهته ذكر المتحدث الرسمي باسم حركة التغيير المعارضة في الإقليم شاهو سعيد أن "موقف الحركة من أعضائها الأربعة في البرلمان يتمثل لغاية الآن في الرسالة التي وجهها منسق الحركة إلى هؤلاء البرلمانيين فقط". وكان منسق حركة التغيير المعارضة في إقليم كردستان نوشيروان مصطفى قد أوضح في رسالة وجهها لأعضاء الحركة في برلمان الإقليم نشرها موقع "سبي" التابع للحركة، أن "الحركة طالبت أعضاءها الأربعة في البرلمان إلى تقديم اعتذار إلى الشعب والناخبين الذين صوتوا لصالحهم لأنهم انتخبوا للدفاع عن مصالح الشعب وليس امتيازاتهم الشخصية، غير أنهم رفضوا ذلك"، مشيراً إلى أن "الحركة تدعو هؤلاء البرلمانيين إلى تقديم استقالاتهم من البرلمان". وكان عبد الرحمن زاخويي أحد البرلمانيين الأربعة عن حركة التغيير قد أشار في وقت سابق إلى أنه "وزملاءه الثلاثة قرروا الاستقالة من الحركة وإعلان كتلة جديدة في برلمان الإقليم انطلاقا من مبادئ وأهداف حركة التغيير". وكان عدد من أعضاء برلمان كردستان قد وقّع على مذكرة خلال الشهر الماضي، مطالبين فيها بتسجيل دور وشقق البرلمان بأسماء البرلمانيين، وبأسعار رمزية، ومن بين أولئك الأعضاء، أربعة من ممثلي حركة التغيير في البرلمان وهم كل من (كاروان صالح، بَيمان عبدالكريم، إسماعيل كَلالي، وعبد الرحمن زاخويي). وكان أربعة أعضاء في كتلة "التغيير" المعارضة في برلمان كردستان العراق قد أعلنوا انشقاقهم عن الكتلة وتشكيل كتلة مستقلة معارضة في البرلمان، بعد أن طلب رئيس حركة التغيير نوشيروان مصطفى منهم تقديم توضيحات للرأي العام على خلفية اتهامهم بمحاولة كسب مصالح مادية شخصية على حساب مصالح الشعب.

وأثيرت هذه القضية بعد أنباء أشارت إلى طلب بعض النواب من رئاسة البرلمان بيعهم الشقق والمنازل التي يشغلونها حالياً وبالأسعار التي اشتراها البرلمان قبل سنوات، والتي ارتفعت كثيرا عن أسعارها السابقة. وتعتبر كتلة التغيير التي تمتلك ٢٥ مقعداً من أصل ١١١ من مقاعد برلمان كردستان، أكبر كتلة معارضة مقارنة ببقية كتل المعارضة متمثلةً بالاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية.

وفي تصريح صحفي قال عبد الرحمن زاخويي أحد الأعضاء الأربعة المنشقين عن كتلة التغيير المعارضة: "أعلنا انفصالنا عن كتلة حركة التغيير في البرلمان، وأن نعمل ضمن قائمة مستقلة، ولكن على أفكار حركة التغيير ونهجها، رأينا أن من الأنسب لنا أن نعمل في البرلمان ضمن قائمة مستقلة".

ورداً على سؤال حول ما أثير عن الأنباء التي تحدثت عن مطالبة بعض الأعضاء ببيعهم الشقق السكنية التي يشغلونها حاليا، قال زاخويي انه كان هناك حديث عن قيام رئيس برلمان كردستان بإنشاء مجمع كامل للبرلمان يضم ١١١ منزلاً، على أن يتم بيع الشقق التي يشغلها أعضاء البرلمان حالياً بشكل أقساط. إلى ذلك أصدر رئيس حركة التغيير المعارضة في إقليم كردستان العراق نوشيروان مصطفى (الخميس) بياناً طالب فيه أعضاء حركته بمراجعة أنفسهم وتقديم اعتذار إلى الرأي العام الكردستاني والتراجع عن تحقيق مكاسب وامتيازات شخصية على حساب المواطنين. وجاء في البيان: "نوهنا سابقاً إلى أعضاء حركة التغيير الذين طالبوا ببيع وتسجيل الشقق والمنازل باسماء اعضاء البرلمان، وطالبنا بتقديم توضيحات للرأي العام وتقديم اعتذار لشعب كردستان والى الذين صوتوا لهم، لأنهم أقسموا اليمين على حماية الحقوق العامة للمواطنين، وليس تحقيق امتيازات شخصية لهم".

كما أشار رئيس حركة التغيير إلى ضرورة أن تقدم الكتل البرلمانية مشاريع قوانين لتقليل رواتب وامتيازات أعضاء البرلمان الكردستاني لتكون منسجمة مع رواتب موظفي الدولة وامتيازاتهم، وليس البحث عن تحقيق مكاسب شخصية من قبيل شراء سيارات ومنازل فخمة لهم.

وفي سياق متصل أفاد ناشط مجتمع مدني في إقليم كردستان، الخميس، إن عدداً من استطلاعات الرأي في الإقليم كشفت عن تراجع شعبية حركة التغيير، في حين نفى المتحدث باسم الحركة صحة المعلومات الواردة بهذا الصدد. يشار إلى أن حركة التغيير التي يرأسها نوشيروان مصطفى، قد انفصلت نهاية عام ٢٠٠٦ عن الاتحاد الوطني الكردستاني بسبب بعض المشكلات الداخلية في الاتحاد، وشاركت في ٢٥ تموز ٢٠٠٩ في أول عملية انتخابية ببرلمان كردستان، وتمكنت من الحصول على ٢٥ مقعداً برلمانياً من أصل ١١١ مقعداً، وفي الانتخابات العراقية التي أجريت في ٧ آذار عام ٢٠١٠ تمكنت الحركة من نيل ثمانية مقاعد نيابية. وقال الناشط في المجتمع المدني ريبين رسول إسماعيل "خلال المدة الماضية، ووفقاً لاستطلاعات رأي، فان جماهيرية حركة التغيير قد تراجعت، ولكن جماهيرياً فان الجماعة الإسلامية والاتحاد الإسلامي تمتلكان نوعاً من الاستقرار". وأضاف بالقول "هذا يعني انه في حال إجراء انتخابات فان الحزبين الإسلاميين(الاتحاد والجماعة) الكردستانيين بإمكانهما ضمان الأصوات التي حصلتا عليها في الانتخابات السابقة، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لحركة التغيير". وأوضح إن "الاستطلاع الذي نظمناه في وقت سابق، بشكل علمي ووفقاً للمعايير العالمية، اعتمدنا المهنية والاعتدال، وأجريناه في جميع مدن واقضيه كردستان" مبيناً إن "استطلاعاً آخر كان قد نظم قبل استطلاعنا، وقد أسفر عنه النتائج نفسها التي اشرنا إليها".

كردستانيات

■ وديع غزوان

دولة ديمقراطية ولكن !

لم أفهم كثيراً المعنى الذي أرادته وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون عندما قالت في جلسة أسئلة وأجوبة مع موظفي الوزارة تناولت فيه موضوع الأزمة في العراق : " إن الولايات المتحدة ستقوم بكل ما يمكنها للمساعدة "لكن العراق في نهاية الأمر دولة ديمقراطية الآن لكن عليه أن يتصرف كدولة ديمقراطية ،وهذا يتطلب حلولا وسطى". ومع أن ما شهده العراق بعد ٢٠٠٣ بفضل صبر وتضحيات أبنائه وبتدخل العامل الخارجي، ليس بالقليل قياساً على ما كان عليه تجسد في عدد من المظاهر التي من بينها تعدد الأحزاب وانتشار وتنوع وسائل الإعلام وانبثاق منظمات المجتمع المدني، إلا أن ما رافق ذلك من إجراءات وفعاليات لم يسمح للوليد الديمقراطي أن ينمو بشكل صحيح وتوفير الأجواء النقية للحيلولة دون خنقه أو على الأقل تشويهه بالصورة التي نراها الآن.. صورة مشوهة بدأت ملامحها تتعمق تدريجياً بتعمد أحزاب سياسية الهيمنة والاستحواذ على المشهد السياسي وتجيير العملية الانتخابية لصالحها على حساب الشخصيات والتيارات الديمقراطية التي تعمد هذا البعض إقصاءها ، خاصة وإنها الوحيدة التي لاتمتلك الإمكانات المادية التي تتيح لها منافسة متكافئة مع الآخرين ، كما أنها تكاد تكون الوحيدة التي منعتها أخلاقياتها من استغلال إمكانات الدولة في العمل السياسي.

ولاندري إن كان ذلك غائباً ذلك عن تقارير السفارة الأميركية في بغداد التي نفترض أنها تمتلك من الإمكانات ما يؤهلها لقراءة ما يحصل في العراق بموضوعية، أم أنها تتعمد تزويق المعطيات التي أدت إلى ما نحن عليه من أزمات سياسية واقتصادية وأمنية ، يتحمل المواطن حمل أعبائها الثقيلة. من المعروف إن الديمقراطية، ياسيدة كلينتون، مجموعة قيم تسعى الأحزاب والمؤسسات البرلمانية والحكومية تعميقها في المجتمع، من خلال جملة أنشطة وفعاليات وسلوكيات، تعزز لدى الأفراد قناعتهم بالنموذج الديمقراطي الجديد، غير أن ما حصل في العراق غير ذلك، حيث أنتجت المحاصصات نموذجاً هجيناً ترى فيه الملايين تئنّ وتصرخ وتشكو وتطالب بالحد الأدنى من حقوقها وتدفع فواتير صراعات لاناقة فيها ولاجمل، مقابل مجاميع من الأحزاب تختلف وتتصارع لنيل أكثر ما يمكن من المكاسب. بالتأكيد إن القوى السياسية النافذة تتحمل، كلاً حسب مواقعها، وزر هذا التشويه للعملية السياسية ، ونحسب أنها غير غافلة عنه، بل تجد فيه المناخ المناسب للمزيد من الامتيازات على حساب تطلعات الغالبية العظمى من المواطنين، وهذا المناخ ليس من الديمقراطية ومبادئها في شيء، بل يتناقض مع أبسطها.

ربما أرادت السيدة كلينتون أن تقول إن في العراق دستوراً وقوانين تدعو إلى احترام الحريات ، غير أن هذا وحده لايكفي إذا لم يتجسد بفعل أو كما قالت وزيرة الخارجية " إنه ينبغي أن يتصرف كدولة ديمقراطية " . لا أريد هنا أن أسقط ثقافتي المبنية على الشك من كل ما هو أميركي ، لكن الحقيقة التي ينبغي أن تعرفها الإدارة الأميركية إن كل عراقي يعتبرها مسؤولة بحدود معينة عن الذي آلت إليه الأمور ، وهو مؤمن بأن تصويب مسار العملية السياسية يتطلب تغييراً كبيراً كالذي نادت به في تظاهراتها وليس حلولاً وسطية.

جمهورية العراق / وزارة العدل

دائرة الكاتب العدل في الكرادة

العدد العمومي ٢٩٥٨
السجل ١٥
التاريخ ٢٠١٢/١/٢٤

إنـــــذار

بواسطة السيد الكاتب العدل في الكرادة المحترم
الى السيد احمد حاجي محمد عنوانه بغداد م ٩٠٢ الشارع الرئيسي عمارة الصفاء

جهة الإنذار

سبق وان استأجرت الكراج والمشيد على القطعة المرقمة ١٦٨/٦ م١١ مزرعة حمدي الواقع في م٩٠٢ والمشغول من قبلكم لتصليح المكائن ومضخات الماء، ونظرا لامتناعك عن دفع بدلات الإيجار من تاريخ ٢٠١٠/١/١ ولغاية ٢٠١٢/١/١ والبالغة ١٢,٥٠٠ $ اثنا عشر الف دولار أمريكي وخمسمائة دولار، لذا انذرك بلزوم تسديد ما بذمتك من بدلات الإيجار المتأخرة خلال ثمانية ايام من تاريخ تبليغك بهذا الإنذار وبعكسه سوف تتخذ الإجراءات القانونية بحقك وإقامة دعاوى التخلية وقد اعذر من انذر.

إعـــــلان

المناقصة المرقمة ك د / ٢٠١٢/٣

((تجهيز قابلو (٣x١٥٠ ملم٢) ٣٣ كي. في بطول ٣٠ كم))

تعلن المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ إحدى تشكيلات وزارة الكهرباء عن المناقصة المرقمة ك د /٢٠١٢/٣ ((تجهيز قابلو (٣ x ١٥٠ ملم٢) ٣٣ كي. في بطول ٣٠ كم)) فعلى الراغبين من الشركات والمكاتب المسجلة رسميا داخل العراق تقديم عطاءاتهم على المناقصة المذكورة وحسب المواصفات والشروط التي يمكن الحصول عليها من مديرية الشؤون التجارية في مقر المديرية العامة الكائن في بغداد – الإسكان مجاور معهد التراث الشعبي لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠٠) مائتان وخمسون ألف دينار عراقي غير قابل للرد علما بان آخر موعد لقبول العطاء سيكون في تمام الساعة الواحدة ظهرا ليوم (الأحد المصادف ٢٠١٢/٣/٤) وسيهمل كل عطاء غير مستوف للشروط او يرد بعد تاريخ الغلق والمديرية غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.

المدير العام

مجلس النواب العراقي

إعـلان مناقصة رقم (٢٠١٢/٢)

يعلن مجلس النواب عن مناقصة مشروع تأهيل القاعة البرلمانية يمكن الحصول على المواصفات الفنية عنها من قسم المشتريات في الدائرة المالية في مجلس النواب لقاء مبلغ (٢٥٠,٠٠٠) مئتين وخمسون الف دينار غير قابل للرد. فعلى الشركات المتخصصة وذات الخبرة في هذا المجال الراغبة بالاشتراك في المناقصة تقديم عطاءاتها في موعد أقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم الاثنين ٢٠١٢/٢/٢٧.

المستمسكات والشروط المطلوبة:

١- شهادة تأسيس الشركة من مسجل الشركات في وزارة التجارة (بالنسبة للشركات المسجلة في اقليم كردستان يتوجب عليها إبراز ما يثبت تأشير تسجيل الشركة في مسجل الشركات في بغداد).
٢- تقديم براءة ذمة نافذة صادرة من دائرة الضريبة المختصة.
٣- تقديم تأمينات أولية بقيمة (١٪) من قيمة العطاء على شكل صك مصرفي مصدق او خطاب ضمان من مصرف عراقي معتمد.
٤- إرفاق وصل شراء المناقصة عند تقديم العطاء.
٥- تحديد مدة نفاذية العطاء بما لا يقل عن شهرين من تاريخ المناقصة.
٦- تحديد فترة التجهيز.
٧- التسعيرة تكون بالدينار العراقي.
٨- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والإعلان.
٩- تقديم قائمة بالأعمال المماثلة.

الملاحظات:

١- تهمل العطاءات غير المستوفية للمستمسكات المطلوبة.
٢- الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.
٣- يقدم عرضين منفصلين، عرض تجاري مسعر مغلق وعرض فني غير مسعر مغلق.
٤- اذا صادف يوم غلق المناقصة عطلة رسمية فيكون موعد الغلق في يوم الدوام الرسمي الذي يلي يوم او أيام العطلة.
٥- للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على هاتف قسم المشتريات (٠٧٩٠١١١٣٣٤٠).

قسم المشتريات
الدائرة المالية